غزة.. هل انتصرت؟!

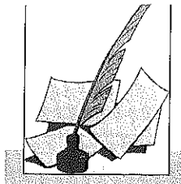

علي سلطان

عندما نتناول الحدث السياسي أو العسكري فيما يحصل في غزة، فإنّ التحليل الأرجح سينطلق من حقيقة ثابتة بأن العدو في جميع معاركه على القطاع، يشمل مجموع سكان غزة كوحدة غير متجزّئة دون استثناء -على عكس ما يحصل في الضفة- حيث إن الشعب في القطاع بمجموعه يقود الصراع؛ فالمقاوم ينتمي إلى الشعب ويقاتل بمعونة الجماهير الشعبية المدنية التي تشكل عمقه ومنابع إمداده ومصدر تطوعه وشبكة اتصالاته ومصلحة استخباراته -فالعمق في القطاع جماهيري والثورة عامة في كل مفاصل بنيته- وبالمقابل؛ فإن الضفة تفتقد لهذا العمق الجماهيري وأن إرادة الجماهير مرهونة بإرادة السلطة السياسية التي أصبحت مع الزمن جزءاً من إرادة الأنظمة العربية وحلقة ضمن سلسلة النظام العربي الرسمي.

وقد باتت السلطة السياسية الفلسطينية مرهونة للكيان الصهيوني الذي يمتلك الإرادة في رسم السياسة للضفة، ولمدنها، والتجمعات السكانية فيها، ويتولى معظم شأنها؛ من: بناء التجمعات السكانية لها، وتعبيد الطرق، والمواصلات، وإقامة القاعدة الصناعية والمواقع الأمنية (الشرطة)، وخطوط التموين، والمطارات، وحماية الجهاز السياسي والإداري للمنظمة، وتأمين الرواتب لموظفيها وكادرها المدني والعسكري على اختلاف مسمياتهم.

والمؤسف حقاً أن الشعب الفلسطيني عانى منذ ما قبل ١٩٤٨ حتى الساعة من تشريد وقتل وتهجير وحرب على الهوية، فإنه في ظل سلطة المنظمة أصبح في معاناة أشد وأكثر إيلاماً لأن العدو الإسرائيلي تم استبداله بالوجه العربي من ذات اللحم والدم، وقد استطاعت أمريكا -ومعها الدولة الصهيونية العنصرية- أن توجد مناخات مواتية من خلال أوسلو ومآلاتها أن تستدر تنازلات من المنظمة وفرض الحلول الجزئية المنفردة عليها مما أحدث شرخاً في عمق الشخصية الفلسطينية، ومزق كيانه إلى أجزاء متفرقة جزء في الضفة وآخر في القطاع، وأجزاء متناثرة في الشتات والمخيمات؛ لدرجة أنّ ما حصل في غزة من تكرار المجازر الوحشية في أعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠١٤، لم يحرّك ساكنا في الضفة بفعل القبضة الأمنية والملاحقات الجنائية للمنظمة لأبناء الشعب بمختلف فصائلة وتوجهاته؛ الأمر الذي وسع الهوة بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد، ولعلها بداية مرحلة حاسمة ظلت تتابع المنظمة حلقاتها حتى تقضي (لا قدر الله) إلى الدّوس على أرواح شهداء غزة وكرامة ومصالح الشعب الفلسطيني، وهذا مطلب صهيوني منذ أمد بعيد يحاول زرع الفتنة بين أبناء الشعب الواحد ويضغط في اتجاه خلق المناخات؛ لتفضي إلى التقاتل والاحتراب والتناحر الداخلي. وفي تصوري أنّ منظمة التحرير سائرة في هذا الاتجاه بخطوات حثيثة، وأن الاستجابة للشروط الصهيونية باتت واضحة المعالم، ولم يعد بإمكانها أن تتراجع وتضغط في الاتجاه المعاكس لأن الخيارات المتاحة أضحتْ خارج تصرف إرادتها التي لم تتجزأ عن الإرادة العربية في كل تفاصيلها وحيثياتها.

ولعلنا لا نبالغ إن قلنا إن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ -الذي صدر في أعقاب هزيمة ١٩٦٧- والموافقة العربية عليه شكلا بداية طريق الاستسلام والكارثة الوطنية؛ فبعد ذلك القرار تمت بداية التحولات التي تكتمل فصولها شيئا فشيئا، والمقاومة الفلسطينية على امتداد ذلك المسار المتعرج وفي كل مراحله ومحطاته دفعت أفدح التضحيات، وسجلت أعظم البطولات وهي تتصدى لخطوات تحقيقه ولمؤامراته التالية، وما الأحداث الأخيرة في غزة على امتداد ٥١ يوما إلا حلقة من السلسة، وفصلا من الفصول الممتدة في عمق التاريخ، والزمن يحكي البطولات والتضحيات في زمن عزّ فيه الجود بالنفس، وغدت الشهادة طيفا عابرا يدغدغ النفس ولا يلامس الكبرياء والعنفوان.

- جرس الإنذار:

وبعد الأحداث الأخيرة في غزة، أصبحت القضية الفلسطينية أمام منعطف تاريخي خطير، ولعلني لا أبالغ القول بأن أصعب الحلقات في السلسة الطويلة قد تم تفكيكها وتجزأ كل العقد الذي كان عصيا إلى حلقات متناثرة -فعملية استقراء بسيطة ستوصلنا إلى نتيجة حتمية واحدة وهي أن الجبهة الداخلية الفلسطينية في غزة لم تعد موحدة ومتماسكة وصلبة والتشظي بدأ يمس معظم شرائح قطاع غزة ويعمق الانقسام الذي كان له بعض الوجود ما قبل الأحداث؛ فعلى المستوى الرسمي فإن الرئيس محمود عباس ذهب إلى حواضنه الرسمية المتمثلة بالأنظمة العربية في ذات الوقت لم يدع التنسيق مع الجهات الأمنية الإسرائيلية.

موقف مصر كان أكثر صلابة في وجه حماس، وكان متوافقا مع الرئيس محمود عباس، ومن ورائه السعودية والإمارات، كما أن إيران صرّحت بأنها تجد في موقف مصر دعما لأبناء غزة؛ مثمنة دور مصر في حلحلة الأزمة ووضع الأمور في المسار الصحيح.

حماس كان لها نصيب في الكفة المقابلة؛ إذ التجأت إلى قطر الحاضنة ومعها موقف تركيا وحاولت أن تشكل ورقة ضغط على المحور الأول؛ باعتبارها تمتلك أوراقا حاسمة في الميدان مما جعلها تتمسك بأوراقها وبشروط التفاوض مع الكيان الصهيوني.

وبقيت الخلافات والتقلب في المواقف سيد المشهد، وعلى امتداد ٥١ يوما -ولأول مرة في تاريخ الصراع الفلسطيني الصهيوني- تنقسم الإرادة العربية حول محور المفاوضات وتتداخل فيها الأطراف العربية بإرادات متناقضة ومتغايرة، وقد سبّبت تلك الحالة تطويل أمد الأزمة وترتب عليها -إضافة إلى القتل والدمار- انقسام الصف الفلسطيني في داخل القطاع؛ الأمر الذي يحصل لأول مرة منذ عام ١٩٦٧، بعد أن انتهى دور الوصاية المصرية على القطاع وخضع للاحتلال الصهيوني المباشر، وهي سابقة خطيرة لم تسبقها حالة مماثلة في كل الفصول الفلسطينية منذ تاريخ الصراع.

الدم الفلسطيني في أحداث غزة هو آخر المشاهد التي كانت حاضرة في ذهنية المفاوضين، ولم تكن إلا إفرازا لمقتضيات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي يصنفها المراقبون على وصفها بالاستراتيجية «الحروب بالإنابة» بدلا من فرض الإرادة بالقوة المباشرة أو الدبلوماسية المباشرة، لذا رأينا أن أمريكا نأت بنفسها في الدخول في المفاوضات المباشرة بين الأطراف كما يحصل في العادة وتركت الأمر بين الإرادات العربية المتشتتة وبرعاية مصرية بممارسة الدبلوماسية الساخنة؛ حيث طغت سياسة التصريحات اليومية المتناقضة، ففي كل يوم كانت الدبلوماسية تسفر عن أسلوب تذهب بعيدا نحو التسوية ثم تعود إلى المكان الذي انطلقت منه أساسا؛ معززة بذلك بعض الأوهام حول تسوية «معقولة».

وعلى الرغم من التناقضات في تصريحات المجتمعين؛ فقد أوجدتْ تلك الدبلوماسية الاستجابة المصرية للتصور الرسمي الفلسطيني، وأبعدت حركة حماس عن كل التمثيل -عدا بعض الحلبات بوجود د. موسى أبو مرزوق- العدو الصهيوني استطاع دق الإسفين في الفريق التفاوضي العربي، وبرعاية مصرية، وأبعد حركة حماس عن مجمل المفاوضات التي حضرها الأطراف المفاوضون، وقد انعكس استبعاد حركة حماس من المفاوضات على داخل القطاع؛ حيث يتّضح أن اللجنة المركزية لحركة فتح أصدرتْ بيانا بعد انتهاء الأزمة تحمّل فيه حماس ممارسات ميليشياتها بأشد العبارات خلال العدوان بإطلاق الرصاص على أرجل وأجساد العشرات من كوادر وأعضاء حركة فتح، والاعتداء عليهم بالضرب المبرح وتكسيرهم، وفرض الإقامة الجبرية على ٣٠٠ من كوادر وأعضاء الحركة وإبقاء الآخرين في سجونها.

وفي المحصلة؛ فإن بنود الاتفاق بين الطرفين ترحل للنقاش وللتسويات النهائية مع الطرف الرسمي الفلسطيني برعاية مصرية.

لقد أصيبت الدبلوماسية غير الرسمية التي كانت حاضرة في كل التسويات الماضية بالدوار لكثرة اللكمات يُمنة ويُسرة، وإلى أسفل فأعلى؛ لتستيقظ على الواقع فتجد الفارق الشاسع بين الحلول المعروضة وأبسط الأماني الوطنية.

لقد قيل كل شيء ما لم يقله شعب غزة وبعض ما اكتسبه بسواعد أبنائه وبدم شبابه وآهات أمهاته وأنين أطفاله، فإنّ الخوف يتملك الحال من ألا يضيع في دروب السلام وطرقه وأساليبه ودهاليزه، وهذه المرة ليست حماس هي من تحضر التسويات النهائية لأن المرحلة الدبلوماسية الساخنة التي سبقت اجتماعات مصر قد طوتها الرعاية المصرية لتحسم الموقف لصالح الدبلوماسية الرسمية، وحتى لو تنفست حماس في الهواء الطلق واخترقت الصفوف فإن دور قطر لا يتوقع له أن يكون أحسن حالا من النموذج المصري.

اليوم؛ هناك نقد للصيغة الأخيرة لوقف إطلاق النار، وبأن حماس قد تنازلت في الصيغة الجديدة، والاتفاق يُعطي إسرائيل القدرة على الاستمرار في المناورة بشأن فك الحصار المفروض على قطاع غزة.

فيما يرى الآخرون أنه في الوقت الذي تخوض فيه «حماس» معركة غزة، والتي دفع ثمنها المدنيون الأبرياء مبدأ أبناء الشعب الفلسطيني، فإنه يبدو أن السلطة الفلسطينية هي التي ستحصد الثمار سياسيا في ضوء التوافقات الإقليمية والدولية.

لقد تسالم المفاوضون على إعادة دور السلطة الفلسطينية في غزة؛ الأمر الذي سيؤدي في المحصلة إلى التضييق على حماس، وبتغيير البيئة السياسية في القطاع، وتقليص دَوْرها بالتدريج تمهيدا لتكريس بيئة أمنية مريحة لإسرائيل كالوضع في الضفة الغربية بتجفيف منابع المقاومة ومنع تدفق الأموال والسلاح إليها، وأن كل هذا سيأتي وسط الإعلان عن مبادرة أوروبية تقترح إعادة السلطة إلى غزة لإعمارها والإشراف على معبر رفح.

ومن هذه القراءة البسيطة يُمكن بيان خطورة ما آلت إليه المفاوضات التي أسقطت دور حماس وهو ما قدمته مصر كهدية عهد جديد للنظام الصهيوني، وأنا أنظر إليها على أنها احتواء لحماس، ولكن سينتهي الأمر إلى هنا حيث إن تجاهل حماس في القطاع إنذار للحرب الأهلية الطاحنة، وعلى أثرها ستكون أمام وصاية جديدة تعيد دور مصر المضيء في القطاع على ما كان عليه الحال ما قبل هزيمة ١٩٦٧ وجميع المؤشرات تسير في هذا الاتجاه وهو الاتجاه الذي أصرّت عليه القيادات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ١٩٦٧ والغاية منه إسقاط الوجود الفلسطيني من القاموس الجغرافي والسياسي نهائيا.

- نشوة الانتصار:

ولنشوة الانتصار، صورتان؛ الأولى: «حركة حماس وفصائلها وكوادرها»؛ وقد عبرت عن الانتصار الذي تراه قد تحقق على يد المقاومين وهي الصورة التي تناقلتها الفضائيات المختلفة.. والثانية: «حركة الجهاد الإسلامي وفصائلها وكوادرها»؛ وقد عبرت عن الانتصار هي الأخرى بصورة مختلفة عن حماس.

إلى هنا؛ فالمشهد من الجميع كان في إطار التعدد؛ إلا أن الذي حصل فيما بعد هو محل تأمل ونقاش وطرح، فقد جاءت انتقادات لاذعة إلى مستوى الجحود ونكران الجميل (موجهة لحماس) وبأنها وقحة وشريرة مع أصدقائها في الإشارة إلى سوريا ودورها في احتضان القيادات الحمساوية فيما سبق، كما أنّ زج اسم إيران ومآلها وسلاحها كان حاضرا في مشهد النقد الموجه لقيادة حماس، فيما ذهب الإعلامي والمحلل حسن هاني زاده إلى أبعد من هذا المدى عندما تناول قطر والسعودية بأنهما من الدول التي تضغط على حماس للابتعاد عن إيران.

القضية الفلسطينية من واقع التجربة العربية تختزل كل التناقضات العربية؛ وهي لأنها أصبحت جزءا من هذا الواقع المؤلم من هذا النظام بكل تجاذباته وتناقضاته، فإنّ الخوف هو الانجرار نحو تصفية الحسابات لحساب الأنظمة ومصالح الدول الداعمة والممولة.

لقد عاشت المقاومة بكل أطيافها على معونات الأنظمة وبدعمها السياسي والعسكري، ومن خلال قراءة واقع التنظيمات في الجوار الإسرائيلي ابتداءً من منظمة التحرير والمسيرة مستمرة؛ فإن أفضل عمل قدمته التنظيمات والفصائل التابعة لها هي خدمة الخارج ومشاريعه كائنا ما كانت تلك التنظيمات في مستوى نقائها ومبدأيتها؛ فإنها تبقى تؤدي الدور الوظيفي ومحكومة بأجندات الأطراف الداعمة مهما علا شأنها وتقدّست أهدافها.

الخوف أن يحدث التصدع في جدار المقاومة في غزة وينفلت الزمام والتماسك وتنجر الفصائل في سياقات التشنج والانفعال وتصفية الحسابات لأطراف خارجية وتزج في أتونها الجماهير الشعبية كما حصل في لبنان، الحرب الأهلية اللبنانية التي انفجرتْ في سبعينيات القرن الماضي استخدمت فيها البندقية الفلسطينية لقتل المدنيين كما أن جميع الأسلحة الموجودة آنذاك قد استخدمت في التقاتل الداخلي لحساب أطراف ممولة ومصالح حزبية وتنظيمية ضيقة، وقد دفعت إسرائيل إلى الفصائل المتناحرة السلاح والعتاد والتمويل، وغدتْ أطراف النزاع بالمؤن والذخيرة، وعاشت هي متفرجة على الواقع المأساوي الذي أكل الأخضر واليابس وحوّل لبنان إلى غابة من التناحر والتقاتل وتصفية الحسابات.

اليوم يراد لمنظمة التحرير أن تمارس دور الشرعية من منطلق الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين مدعومة من النظام العربي ومن ورائه الصهاينة وأمريكا، لكنني لا أظن أن الأمور ستسير سلسلة مُنسابة؛ الأمر الذي سيفجّر الوضع نحو التقاتل والتشظي والتناحر البيني ويفتح بابا للخارج لأطراف ستستفيد من الدم الفلسطيني على رأسها النظام الصهيوني.

إسرائيل ستستفيد من الفرصة التي وفرتها مصر للمنظمة لتمكنها من غزة ما عجزت إسرائيل عن تحقيقها خلال السنوات العشرين الأخيرة، وإعادة تموضع المنظمة في غزة ستكسر وحدة الصف الغزاوي وستضع الفلسطينيين في مأزق خطير استطاعوا تجنبه طوال أكثر من ستين عاما من الصراع ضد الصهيونية.

اليوم تتحقق دبلوماسية كسينجر أكبر بكثير مما كانت عليه في أي وقت مضى؛ فالأطراف المختلفة أصبحت داخل إطار هذه الدبلوماسية، بل ومرتبطة بمنطقتها الذي يقارب على القول بأن الحل لا يمكن أن يتم لا بتقاسم الفرقاء الخسائر والأرباح.

وفي تصوري أنّ تغيير واقع غزة واستبدال النضال المسلح بالنضال السياسي أمر في غاية التعقيد والصعوبة، كما لا أرى أن حركة فتح بتوليها زمام الوضع في غزة ستثبت حالة اللاحرب واللاسلم وتتمكن من خلق مناخ ملائم لإقامة توازن جديد لأمد طويل لأنّ إسقاط حماس كقوة عسكرية هو بمثابة إسقاط لكل وجودها، بل لوجود آخر بندقية فلسطينية في كل تاريخ نضاله وتضحياته؛ فهو لا يعني اقتطاع حماس من ميزان القوى الفلسطيني لكنه يعني بالضرورة إسقاط حساب موازين القوى في كل أوجه الصراع في الجوار الإسرائيلي؛ لأنني لا أستطيع الفصل بين حلقات المقاومة وإن اختلفت مشاربها.

العدو الصهيوني حقّق مكاسب سياسية في معركته الأخيرة ما لم يكن علم بها حتى في أشد لحظات انتصاراته؛ لأنه قد ثبت مفهوما في مفاوضاته بالفريق التفاوضي وهو إحراج حماس من معادلة ميزان القوى التصادمية وتحجيم دورها في فرض الشروط في المفاوضات المباشرة النهائية، وهو فعلا ما حدث، ولعل أهم مكسب حققته إسرائيل من خلال ثلاث حروب لها على غزة في ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤ ما عجزت من تحقيقه خلال العشرين سنة الأخيرة هي كسر إرادة حماس وإبعاده كليا عن مسرح المفاوضات الآتية، وهذا الأمر قد وضع الحركة في مأزق خطير، بل أجده انتحارا سياسيا لها على المدى البعيد.

لا أستبق الحدث، ولكن وفق المعطيات أقول إنّ المفاوضين في القاهرة قد دقوا أول مسمار في نعش حماس، وأرجو ألا يؤدي إلى تمزيق جبهة المقاومة وتفتيت كلمتها، وإسقاط كل مشروع المقاومة في غزة من حسابات موازين القوى.

... لقد دخلت القضية الفلسطينية فصلا جديدا من تاريخ صراعها، والقدر يُخبئ الكثير.